



التقرير السنوي

2006



الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان

هاتف : +٢٧٩٢ ٢٩٨٩٥٠٦

فاكس: +٢٧٩٢ ٢٩٧٤٩٤٨

بريد الكتروني aman@aman-palestine.org

www.aman-palestine.org

كلمة أمان

إن المطالب المتزايدة للإصلاح في النظام السياسي العربي، بما فيه إصلاح النظام السياسي الفلسطيني، بسبب تعثره في انجاز متطلبات التحرر الكامل والتحول الديمقراطي، تبرر أهمية المراجعة الجادة والتقييم لدور السلطات الرئيسية الثلاث وعلاقتها ببعض في فلسطين.

إن عملية الإصلاح وإعادة البناء والترميم للنظام السياسي الفلسطيني تحتاج إلى جهد مجتمعي واسع، تشارك فيه مؤسسات السلطة الرسمية بجانب مؤسسات المجتمع المدني، لاستخدام وتوظيف الطاقات والمصادر المتنوعة في إطار عمل وطني مشترك.

وفي سياق هذا الجهد الوطني المأمول تكاليله بخطة وطنية، ترى "أمان" ضرورة تضمين قيم النزاهة ونظم المساءلة ومبادئ الشفافية في مؤسسات المجتمع الفلسطيني في هذه الخطة.

وقد عملت أمان طيلة عام 2002 على مجموعة من النشاطات استهدفت حصول الجمهور الفلسطيني على المعلومات الكافية حول أسباب الفساد وأثاره المدمرة على المجتمع الفلسطيني وتحفيز الجمهور على الانخراط في عملية مكافحته. وبشكل خاص المناذرة والمناصرة وحشد التأييد لقيم النزاهة وأنظمة الشفافية والمساءلة داخل القطاع العام الفلسطيني، والارتقاء بالأخلاقيات والمعايير المهنية للعاملين في مجال تقديم الخدمات من قبل مؤسسات القطاع العام وذلك بالتعاون مع ممثلي العاملين في هذه القطاعات، كالهيئات المحلية والقطاع الخاص والعاملين في الوظيفة العامة. وخصصت أمان جائزة خاصة منحت لنماذج من العاملين في هذه القطاعات (جائزة النزاهة - فلسطين 2002).

وعملت أمان على تعزيز استقلالية وسائل الإعلام والإعلاميين ورفع قدراتهم وكفاءتهم على محاربة الفساد. وبالتعاون مع المؤسسات المشكلة للائتلاف، كملت عملت أمان على تعزيز قدرة مؤسسات القطاع العام على توفير المعلومات الموضوعية بالوقت المناسب حول نشاطاتها إلى الجمهور. وذلك على ضوء التقارير التشخيصية التي أعدتها أمان حول واقع بعض المؤسسات العامة في تأمين حق المواطن في الاطلاع.

أمان باعتبارها الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية حرصت على تطوير علاقات وشراكات مع المؤسسات المتعددة الشبيهة وذات الصلة على كل من الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

وأمان باعتبارها بيت الخبرة ومركز للمصادر بشأن موضوع مكافحة الفساد استمرت في إجراء دراسات واستطلاعات رأي في هذا الشأن. والتي على ضوء نتائجها يتوقع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان أن يتم حشد الطاقات والقدرات والإمكانات التي طورتها أمان في مجال التدريب وتقديم الاستشارات لعدد واسع من القطاعات لبناء منظومة المساءلة في أعمالها وتوسيع وتطبيق مدونات السلوك للعاملين فيها.

ائتلاف أمان

النشأة: انطلاقاً من الالتزام المبدئي بقيم النزاهة والشفافية والمساءلة، واستجابةً للحاجة لقيام الحكم الصالح في فلسطين وتجسيداً لهذه المبادئ باعتبارها مكوناً أساسياً من متطلبات الديمقراطية بادرت مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين ذات العلاقة إلى تأسيس (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان) وذلك لإطلاق برنامج وطني للعمل على تعزيز وترسيخ قيم النزاهة والشفافية في النظام السياسي والمجتمع الفلسطيني بمختلف قطاعاته للمساهمة في إقامة الحكم الصالح وبناء نظام نزاهة وطني. تعتبر أمان الفرع الوطني في فلسطين National Chapter لمنظمة الشفافية الدولية.

أعضاء ائتلاف أمان

1. المبادرة الفلسطينية لتعزيز الحوار العالمي والديمقراطية- مفتاح (رام الله)
2. الملتقى الفكري العربي (القدس)
3. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية- مواطن (رام الله)
4. مركز الميزان لحقوق الإنسان (غزة)
5. مركز التجارة الفلسطيني- بال تريد (رام الله)
6. مجلس العلاقات الخارجية (غزة)

الرؤية

مجتمع فلسطيني خالي من الفساد

الرسالة

تعزيز القيم والأنظمة التي تعزز المساءلة والشفافية
والنزاهة في المجتمع الفلسطيني

أهداف أمان

الهدف العام: بناء نظام النزاهة الوطني

من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. وضع مكافحة الفساد على أجنددة المجتمع الفلسطيني.
2. رفع درجة الوعي العام للجمهور الفلسطيني لظاهرة الفساد والبيئة الداعمة لها وآثارها المدمرة بالإضافة إلى التعرف على أسبابها ومظاهرها، وطرق مواجهتها وتوفير الدراسات والاستطلاعات الضرورية للعاملين في هذا المجال.
3. بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني بدءاً بمؤسسات وكادر ائتلاف أمان للعمل على مكافحة الفساد ومن ثم المشاركة مع الآخرين على بناء نظام نزاهة وطني وتشكيل شبكة وقائية من الفساد.

استراتيجيات عمل أمان

أولاً: تبني توجه إيجابي وتعاوني في العمل مع مختلف الشركاء من الحكومة ومن المجتمع المدني، والتركيز على الفعاليات والنشاطات والإجراءات التي تعزز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المسائلة كإجراء وقائي ضد انتشار الفساد في المجتمع الفلسطيني. والعمل على قضايا النزاهة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد كعملية مستمرة طويلة الأمد وشاملة.

ثانياً: تجنب الانحراف في تتبع أو التحقيق في القضايا الفردية للفساد والتركيز على تناول الفساد (أسبابه) مظاهره وأثاره المدمرة خاصة في الخدمات العامة المقدمة للجمهور من مختلف القطاعات، و(آليات مواجهته). وتشجيع مختلف الشركاء في المجتمع الفلسطيني (الحكومي وغير الحكومي) للمشاركة في إعداد وتبني وتطوير وتنفيذ خطة عمل وطنية لمكافحة الفساد، كمبادرة من المجتمع المدني. وقد حرصت أمان على عقد مؤتمر سنوي لذلك.

ثالثاً: إتباع توجه مهني، مستقل وغير فئوي في تطبيق الفعاليات المختلفة بعيداً عن عمليات الاستقطاب السياسي باعتباره عمل مفتوح للجميع للمشاركة به وليس مجالاً للمعارضة لتصفية حسابات مع الآخرين.

رابعاً: تشجيع مشاركة الجمهور على المشاركة في نشاطات مواجهة هذه الظاهرة وتعزيز البيئة المضادة لها، وذلك بالتوجه إلى ممثلي قطاعات متعددة بهدف رفع وعيهم بالموضوع وبأهمية دورهم في محاصرة الظاهرة.



برنامج أمان " تعزيز قيم النزاهة ونظم المساءلة ومبادئ الشفافية في المجتمع الفلسطيني 2006-2007

الغايات المحددة للبرنامج:

1. ضمان حصول الجمهور الفلسطيني على المعلومات الكافية حول أسباب الفساد وأثاره المدمرة وأن ينخرط الجمهور بشكل كاف في عملية مكافحته.
2. المناداة والمناصرة وحشد التأييد لقيم النزاهة وأنظمة الشفافية والمساءلة داخل القطاع العام الفلسطيني.
3. تأسيس ائتلاف أمان كائتلاف مسؤول يتمتع بالصدقية والاستدامة ويكون سباقاً وقائداً لعملية تيسير مكافحة الفساد في فلسطين وأن يكون قدوة يحتذى بها في هذا السياق.

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج:

- 1 الترويج والارتقاء بمفاهيم قيم النزاهة ونظم المساءلة ومبادئ الشفافية في المجتمع الفلسطيني.
- 2 الارتقاء بالأخلاقيات والمعايير المهنية في مجال تقديم الخدمات من قبل منظمات القطاع العام.
- 3 ضمان استقلالية وسائل الإعلام ورفع قدرتها وكفاءتها على محاربة الفساد.
- 4 ضمان تعزيز قدرة مؤسسات القطاع العام على توفير المعلومات الموضوعية بالوقت المناسب حول نشاطاتها إلى الجمهور.
- 5 الارتقاء والمناداة بوجوب وضع تشريعات تحكم عملية فصل السلطات والصلاحيات بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في القطاع العام الفلسطيني.
- 6 تعزيز وتطوير علاقات وشراكات ائتلاف أمان مع المؤسسات المتعددة الشبيهة وذات الصلة على كل من الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

الهدف الأول

الترويج والارتقاء
بقيم النزاهة ونظم المساعدة
ومبادئ الشفافية في المجتمع الفلسطيني

إن مكافحة الفساد والحد من استفحاله في المجتمع تتطلب رفع درجة الوعي العام لدى الجمهور الفلسطيني بخطورة الفساد ونتائجها المدمرة، وتستدعي تحديداً لهذا المفهوم وبياناً لأسباب انتشاره في المجتمع، وتوضيح أبرز صوره وأشكاله، والأثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه، وسبل مكافحته، وبذورة رأي عام مضاد له، إضافةً لرفع مقدرة مؤسسات المجتمع المدني على تبني آليات لمكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة ونظم المساءلة ومبادئ الشفافية في العمل. ولتحقيق هذه الغاية والوصول إلى النتائج المرجوة اتبعت أمان عدة وسائل شملت ما يلي:

أولاً: تنفيذ حملة إعلامية توعوية شاملة في المجتمع الفلسطيني:

هدفت الحملة إلى رفع الوعي العام حول ظاهرة الفساد بشتى أشكاله والسبل الكفيلة بمحاربته والترويج والارتقاء بمفاهيم قيم النزاهة ونظم المساءلة والشفافية، وشملت هذه الحملة إصدار وتوزيع مجموعة من المنشورات التثقيفية، عرض لوحات الشوارع، الملصقات، بث ومضات ودراما إذاعية وتلفزيونية، نشر إعلانات توعوية في الصحف وتوزيع كتيبات تعريفية.

شملت الحملة:

- كتيبات تثقيفية حول مفهوم الفساد، أشكاله وطرق مكافحته
- ملصقات ولوحات عرض، ولبث ومضات إذاعية حول مخاطر ظاهرة الواسطة والمحسوبيّة والمحاباة في التعيينات وتقديم الخدمات.
- منشور تثقيفي ضمن مقتطفات من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- منشور تثقيفي حول دور الإعلام والإعلاميين في مكافحة الفساد
- منشور تثقيفي حول دور القطاع الخاص في مواجهة الفساد

ثانياً: رفع مقدرة منظمات المجتمع المدني على تطوير الآليات الضرورية والكافحة بتعزيز قيم النزاهة ونظم المساءلة ومبادئ الشفافية في عملها:

من أجل خلق بيئة أكثر تحدياً للفساد داخل مؤسسات المجتمع المدني وتأهيلها للعب دور أكثر فاعلية في مكافحة الفساد في المجتمع الفلسطيني،
وأصلت أمان العمل مع مؤسسات المجتمع المدني من خلال تنفيذ عدد من النشاطات منها:

عقد سلسلة من الدورات التدريبية لمؤسسات أهلية وخيرية وتعاونية، وشملت هذه الدورات:

دورات تدريبية حول أشكال الفساد وطرق مكافحته

استهدفت الدورات العاملين الإداريين والماليين في المنظمات الأهلية، وتطرقت لمفهوم الفساد، أسبابه ومظاهره وآليات مكافحته، ودور المساءلة
والمحاسبة في الحد من ظاهرة الفساد.

إضافة للمعايير والأسس الإدارية السليمة والواجب إتباعها لضمان تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل.





دورات تدريبية حول آلية "تعزيز مبادئ الشفافية ونظم المساءلة".

سلسة دورات تدريبية استهدفت العاملين في الجمعيات التعاونية، تناولت آلية تعزيز مبادئ الشفافية في الجمعيات التعاونية بشكل عام ودور الأوضاع القانونية والأنظمة الداخلية للجمعيات التعاونية كضمان للشفافية، إضافة لتعزيز الشفافية في الحسابات الختامية.

• تطوير مسودة مدونة سوك للعاملين في المنظمات

الأهلية

• تطوير مسودة دليل القواعد السليمة للإجراءات المالية والإدارية الواجب إتباعها في العمل

الأهلي.

• إعداد مجموعة من الدراسات والتقارير شملت:

- مراجعة لقانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية في مجال الشفافية والمساءلة بهدف إعداد مشاريع لتعديل القانون.
- دراسة تقييمية للتزام المنظمات الأهلية الفلسطينية بنظم المساءلة والشفافية في عملها.

ثالثاً: رفع الوعي لدى المواطن الفلسطيني بأسس النزاهة والشفافية والمساءلة:

لتوفير المعلومات والآليات التي تعزز ثقافة الجمهور الفلسطيني بمبادئ الشفافية والمساءلة والتوعية بنشاطات أمان المختلفة في إطار دورها في ترسیخ هذه المبادئ، قامت أمان بتنفيذ مجموعة من النشاطات التوعوية شملت:

• استطلاعات الرأي العام:

تعتبر استطلاعات الرأي العام أدوات مهمة للقيام بتخطيط يستند إلى مؤشرات غنية بالمعلومات، وهي إحدى الاستراتيجيات الرئيسية التي تبنتها أمان؛ وذلك لمقارنة آية تغيرات في الرأي العام فيما يتعلق بإدراك الناس وتصوراتهم للفساد، والحكم الصالح في المجتمع الفلسطيني. وقد أجرت أمان في عام 2002 استطلاعاً على الرأي العام:



- **استطلاع رأي مساهمي وموظفي القطاع الخاص حول الفساد في قطاعهم:**
هدف الاستطلاع قياس انطباعات الموظفين والمساهمين في القطاع الخاص حول موضوع الشفافية والنزاهة والمساءلة في عمل القطاع. وقد أجري الاستطلاع على عينة تمثل الموظفين والمساهمين في الشركات الخاصة التي تشغله 51 موظفاً فأكثر ويرتكبها مجلس إدارة.

• استطلاع للرأي العام حول الفساد في المنظمات الأهلية

أجري الاستطلاع لدراسة انطباعات الجمهور حول عمل المنظمات الأهلية الفلسطينية ومراعاتها لمبادئ الشفافية والمساءلة وقيم النزاهة في عملها، إضافة لرأي الجمهور حول حجم ظاهرة الفساد في الجمعيات والمؤسسات الأهلية.



• نشرة أمان الدورية

قامت أمان بإصدار أربع نشرات دورية حول نشاطات أمان المختلفة، إضافة لمقالات ومواضيع متنوعة حول منظومة الفساد وأشكاله المختلفة وسبل مكافحته في المجتمع الفلسطيني.

• تقارير خاصة:

أصدرت أمان عدد من الدراسات والتقارير ذات العلاقة بالبيئة التي أثرت على حالة الفساد في فلسطين مثل إشكالية الفصل غير المترافق بين السلطات وضعف الرقابة المتبادلة بينها، ومدى التزام بعض المؤسسات العامة في تعزيز مبدأ حق المواطنين في الحصول على المعلومات العامة.

الهدف الثاني

**الترويج والارتقاء بالمعايير المهنية والأخلاقية
من قبل المؤسسات الفلسطينية**



إن بناء منظومة النزاهة في العمل تحظى باحترام المواطنين، تحصن المجتمع ضد ظاهرة الفساد وتتوفر الآليات الفعالة للتعامل مع ظواهره. وللترويج وتسهيل عملية تطوير قواعد سلوك ومعايير أخلاقية مناهضة للفساد ونشرها بين مؤسسات وموظفي القطاع العام، والقطاع الخاص، والهيئات المحلية، قامت أمان بـ:

أولاً: إعداد مبادئ مدونات سلوك:

• مدونة سلوك لموظفي القطاع العام:

مبادئ مدونة السلوك والمعايير الأخلاقية لموظفي القطاع العام الفلسطيني عبارة عن معايير لأخلاقيات وسلوكيات العمل المهنية في إطار الدوائر الحكومية، تحدد للموظفين العاملين مجموعة القيم والسلوكيات التي ينبغي إتباعها أثناء أداء مهامهم وفي علاقاتهم فيما بينهم من جهة وفي جمهور المستفيدين من جهة ثانية، وترتبط هذه المدونة بنظام الخدمة المدنية وتتضمن تطبيق أكثر فاعلية للقوانين في هذا المجال.



• مدونة سلوك لرؤساء وأعضاء المجالس المحلية:

مدونة قواعد سلوك لرؤساء وأعضاء المجالس المحلية وموظفيها عبارة عن مجموعة مبادئ ومعايير إرشادية تهدف إلى ضمان النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل الهيئات المحلية في فلسطين. وتهدف هذه المدونة بموادرها وبنودها إلى مساعدة مجالس الهيئات وموظفيها بالقيام بأعمالهم اليومية ومسؤولياتهم وصولاً إلى ذلك المستوى الرفيع الذي يتوقعه المواطن والذي يهدف بشكل رئيس إلى الارتقاء بقيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في عمل الهيئات المحلية في فلسطين، كما وتهدف إلى تجاوز العثرات وحماية الهيئات المحلية من الانتقاد حتى يتتسنى بناء جسور الثقة بينها وبين المواطنين من خلال الارتقاء بأداء تلك الهيئات بما يتماشى مع القوانين.



• مدونة سلوك للعاملين في القطاع الخاص:

مدونة سلوك القطاع الخاص عبارة عن التزام القطاع الخاص الفلسطيني الأساسي بالامتثال لكل المطالبات القانونية السارية وفق أعلى المستويات الأخلاقية المنصوص عليها في المدونة، وتحدد ما يتوقعه القطاع الخاص من أنشطته التجارية كقطاع وأفراد بغض النظر عن الموقع أو الخلفية. وتقدم المدونة التوجيهات العامة في المجالات الرئيسية، كما تقدم مرجعاً أكثر تفصيلاً للمعايير والأوامر والعمليات التي تشكل توجيهات إضافية.

وقد تم التوقيع على مدونات السلوك من قبل ممثلي القطاعات الثلاث خلال حفل خاص أقامته أمان بتاريخ 21\02\2002

ثانياً: تطوير لبعض الأنظمة الإدارية والمالية وإدماج مفاهيم وأسس الشفافية والمساءلة فيها

للترويج وتسهيل عملية تطوير لبعض الأنظمة الإدارية والمالية تتسم بالشفافية وتراعي مبادئ المساءلة من قبل بعض المؤسسات العامة قامت أمان بإعداد دراستين تحليليتين لأنظمة الإدارية والمالية المتّبعة حالياً في بعض الهيئات المحلية وفي تقديم الخدمات الصحية الأساسية لدى وزارة الصحة بهدف تحديد الاحتياجات والفجوات لهذه الأنظمة. والدراسات هما:

- **مدى الانحراف والانسجام بين الأنظمة الإدارية والمالية المتّبعة في بعض الهيئات المحلية مقارنة مع أسس ومعايير قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة الواجب توفرها في تلك النظم.**

بهدف تشخيص وتوصيف حالة وواقع الأنظمة المالية والإدارية المتّبعة في الهيئات المحلية الفلسطينية ضمن عينة شملت سبع هيئات محلية في الضفة وغزة، وفحص مدى توفر عناصر وأسس ومعايير النزاهة والمساءلة المتّبعة فيها.

تم إعداد الدراسة التحليلية بالتعاون مع ممثّلين عن كل من وزارة الحكم المحلي والاتحاد الفلسطيني للسلطات المحلية، إضافة لممثّلين عن المجلس التشريعي ومؤسسات مجتمع مدني ذات العلاقة. حيث تم بلورة عدد من التوصيات والمقترنات لتطوير الأنظمة الإدارية والمالية الحالية في الهيئات المحلية.

- **مدى انحراف النظام الرقابي عن معايير النزاهة في قطاع تقديم الخدمات الصحية الأساسية.**

هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع الثقافة المهنية في تقديم الخدمات الصحية الأساسية لدى وزارة الصحة الفلسطينية، حيث خرجت الدراسة بتوصيات للارتقاء باليات تقديم هذه الخدمات.

الهدف الثالث

**تعزيز قدرة مؤسسات القطاع العام
على توفير المعلومات للجمهور**

أن إعطاء المواطنين حقهم في الحصول على المعلومات الدقيقة والموثقة في التوقيت المناسب بأدنى قيود يعد من أبرز سمات النظام الديمقراطي، حيث يمنح ذلك القوة للمواطنين للمساءلة، ويعزز من مشاركتهم في تعزيز قيم النزاهة والمساءلة والشفافية، حيث أن الشفافية تعني الوضوح في عمل المؤسسات وفي علاقتها مع المواطنين وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، وهو ما يعني وجود قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين ووضع المعلومات في متناول الجمهور، وكلما توفر حق الحصول على المعلومات للجمهور كلما ارتفع مؤشر الشفافية في العمل. كذلك ليس هناك إمكانية لوجود مسألة دون اطلاع على المعلومات، حيث تتطلب المساءلة تدفق المعلومات للجمهور حتى يتمكن من الاطلاع على ما يجري من وقائع وحقائق وكشف التجاوزات والأخطاء والمحاسبة عليهم.

تم إعداد مراجعة بحثية للأنظمة الحالية المتعلقة بتوفير المعلومات للجمهور من قبل بعض المؤسسات العامة بهدف تحديد الفجوات والاحتياجات لتطبيق مبدأ حق الوصول إلى المعلومات فيها، شملت المؤسسات التالية:



• المجلس التشريعي الفلسطيني:

هدفت المراجعة البحثية إلى تشخيص قدرة والتزام المجلس التشريعي على توفير المعلومات العامة الم موضوعية حول نشاطاته للجمهور وتقديم توصيات ومقترنات لتطوير ذلك.

• الجهاز القضائي الفلسطيني:

هدفت المراجعة البحثية إلى تتبع الإجراءات التي تعتمد المحاكم لتکفل التدفق الحر للمعلومات العامة وآلية وصول المواطنين وإطلاعهم على المعلومات المتعلقة بعمل المحاكم، وللتعرف على بنية إدارة المعلومات العامة في الجهاز القضائي بشكل عام والمحاكم بشكل خاص. وبالتحديد في مجال كيفية التعامل مع حق المواطن في الإطلاع على قرارات المحاكم. ولقياس مدى التزام المسؤولين العاملين في الجهاز القضائي بمبدأ حق المواطن في الإطلاع على الملفات العامة.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

هدفت المراجعة البحثية إلى معرفة مدى التزام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كمؤسسة رسمية بحق الوصول إلى المعلومات العامة وآليات تنفيذ ذلك، من خلال مراجعة الإطار القانوني الخاص بالجهاز، والبنية الإدارية والوظيفية فيه والمتعلقة بحق الوصول إلى المعلومات، ومراجعة منشورات الجهاز، والالتقاء بمسؤولين فيه لتفسيير بعض القضايا المتعلقة بهذا الحق، والسياسات الرسمية لقيادة الجهاز المتعلقة بنشر المعلومات وتأمينها للجمهور.



وزارة المالية:

هدفت المراجعة البحثية إلى بيان مدى التزام الوزارة بتطبيق حق الجمهور في الحصول على المعلومات المتعلقة بشفافية إدارة النظام المالي وفي أدائها لمهامها مثل إدارة الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية وطرق صرفها، وآليات توزيعها وإنفاقها، وغيرها من الأمور المتعلقة بالجوانب الإدارية والمالية التي تمارسها الوزارة.

ويجري العمل الآن على الانتهاء من إعداد مراجعتين بحثيتين حول الجريدة الرسمية (الواقع) والأرشيف الوطني.

**إشكالية الفصل غير المتوازن
بين السلطات التشريعية والقضائية
والتنفيذية وضعف الرقابة المتبادلة بينها**

لتشخيص الواقع الفلسطيني فيما يختص بمبدأ الفصل المتوازن والرقابة المتبادلة في عمل السلطات الثلاث والترويج وحشد المناصرة لمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات و واضعي السياسات والتشريعات في السلطة الوطنية الفلسطينية تم إعداد تقارير تحليلية حول واقع وإشكاليات الفصل غير المتوازن للسلطات في السلطة الوطنية الفلسطينية، وتهدف التقارير كذلك إلى تشخيص الواقع الحالي بالاستناد إلى الأطر القانونية المنظمة لعمل كل من السلطات الثلاث، والممارسات العملية لكتاب وصغر المسؤولين في تلك المؤسسات، بالإضافة إلى تحليل البنية المؤسساتية وتحديد مدى انسجامها مع لأطر القانونية في هذا المجال، وبهدف وضع التوصيات العملية والممكنة للحد من حالة تداخل الصالحيات وتفعيل الرقابة المتبادلة سواء من ناحية قانونية أو من خلال البناء المؤسسي مع التأكيد على تحديد آليات تضمن التزام كل سلطة بصلاحياتها من ناحية عملية. وهذه التقارير هي:

• صلاحيات السلطة التنفيذية الفعالة

(مؤسسني الرئيسة الفلسطينية ومجلس الوزراء)، مع التركيز على العلاقة المتبادلة بين هاتين المؤسستين وعلاقة كل منهما مع السلطات الأخرى من ناحية ومع بعضهما البعض من ناحية أخرى. وكحال دراسية تم التطرق كذلك إلى إشكالية التعيينات الإدارية في الحكومة الفلسطينية العاشرة وتأثيرها على توازن العلاقة بين طرفي السلطة التنفيذية.

• صلاحيات السلطة القضائية المستقلة

وعلاقتها الحالية مع السلطتين التشريعية والتنفيذية، بشكل يضمن الحفاظ على الخط الفاصل بين مبدأ الاستقلال والرقابة المتبادلة بين السلطات في مجال الفصل المتوازن للسلطات.

• صلاحيات السلطة التشريعية المنتخبة

وعلاقتها " خلال أدائها لمهامها التشريعية والرقابية وإقرار السياسات العامة " مع كل من السلطة القضائية من جهة، والسلطة التنفيذية (مؤسسني الرئيسة ومجلس الوزراء) من جهة أخرى سواء فيما يتعلق بالوضع الراهن وتحديد الإشكاليات المتعلقة به، أو من حيث آليات ضمان التزام كل سلطة بصلاحياتها في ظل المهام المحددة في القانون.

الهدف الخامس

تعزيز قدرة الأعلام والاعلاميين
على مكافحة الفساد.

بهدف تعزيز قدرة وكفاءة وسائل الإعلام وضمان استقلاليتها لمحاربة الفساد، وزيادة قدرات الإعلاميين على كشف الفساد وفضحه من خلال استخدام الصحافة الاستقصائية، إضافة إلى تشجيع وتوفير الحماية لوسائل الإعلام حتى تتمكن من العمل في بيئة تمكّنها من التعامل والتطرق إلى قضايا الفساد دون أية قيود أو شعور بالخوف، قامت أمان بما يلي:

• **إعداد دليل تدريبي حول أصول الصحافة الاستقصائية "المستقصي".**

هدف الدليل إلى تزويد الصحفي المستقصي بالمعلومات الأساسية حول الصحافة الاستقصائية وإبراز المعتقدات التي قد تواجهه وكيفية تجاوزها من خلال التسلح بعدد من المميزات والمهارات التي يمكن استخدامها وصولاً إلى إجراء التحقيق الصحفي. و الوقوف عند أهم المهارات التي يجب



على الصحفي أن يتلقّنها عند كتابته التحقيق الصحفي، كما يعرض أهم القطاعات التي من الممكن أن يجد فيها الصحفي موضوعاً للاستقصاء، بالإضافة إلى إرفاق عدداً من الأمثلة على تحقیقات عربية وفلسطينية إضافة إلى القضايا التي قد تشكل مصدر الهمام لبعض الصحفيين من أجل استقصائها.

• **عقد دورتين تدريبيتين حول "أصول الاستقصاء الصحفي للكشف عن قضايا الفساد في المجتمع الفلسطيني" في كل من رام الله وغزة.**

هدفت هذه الدورات إلى تأهيل عدد من المهنيين في مجال الإعلام (الصحفيين العاملين في مجال التحقیقات الصحفية وطلبة الصحافة في مرحلة التحرج) لتفعيل قضايا الفساد في المجتمع الفلسطيني، ولتعزيز قدرة وکفاءة وسائل الإعلام وضمان استقلاليتها لمحاربة الفساد.

• سلسلة لقاءات تمهيدية لتشكيل شبكة إعلاميين ضد الفساد.

هدفت هذه اللقاءات إلى تشكيل (شبكة إعلاميين ضد الفساد) تعمل على الحد من ظاهرة الفساد وتعزيز سيادة القانون. واستهدفت اللقاءات التي عقدت بالتعاون مع مؤسسة مفتاح - عضو ائتلاف أمان - مجموعة من الصحافيين والإعلاميين من مختلف وسائل الإعلام. وسوف تستكمل اللقاءات وصولاً إلى تشكيل الشبكة.

كما تعمل أمان حالياً على تطوير منظومة التشريعات التي تضمن حرية التعبير وتوفير الحماية للإعلاميين ومؤسساتهم إضافة إلى تطوير مدونات سلوك تحدد مسؤوليات هذا القطاع وكيفية أدائه لعمله، لإيصال الحقائق للمواطن بشكل نزيه ومهني بعيد عن التحيز.



الهدف السادس

التعليم في مواجهة الفساد

إدراكا من أمان لدور العملية التعليمية في تعزيز ونشر قيم المجتمع وترسيخ ثقافة وقائية ضد الفساد. واصلت أمان العمل مع المؤسسات التعليمية بكافة مستوياتها من خلال:

• تطوير مساق جامعي متخصص في موضوع الفساد

تقوم أمان وبالتعاون مع جامعة بيرزيت على تطوير مساق جامعي متخصص في موضوع الفساد وإدراجه ضمن المساقات التدريسية بهدف توعية الطلاب بماهية الفساد من حيث مفهومه، مظاهره، أسبابه، أثره ونتائجها وآليات مكافحته، وبالتالي تمكين طلبة الجامعات من الانخراط في مواجهة الفساد في فلسطين، وقد تم إعداد مسودة المساق ويجري العمل على تطويرها للتتواءم والتدريس الجامعي.

يستهدف المساق فئة الطلاب في الجامعات الفلسطينية في كليات الإدارة العامة والحقوق كمطلوب جامعي ومساق اختياري لباقي الكليات.

طرق فضول الكتاب حول طرح موضوع النزاهة والمساءلة والشفافية كمفاهيم إستراتيجية ومفهوم الفساد بأشكاله وأبعاده وصوره وأثاره ونتائجها وطرق محاربته كمشكلة إستراتيجية، والفصل الأخير من الكتاب يتناول حالات دراسية عن بعض حالات الفساد في فلسطين لدراستها والتعرف على آليات التعامل معها.

• تطوير وتوفير مكتبة الكترونية (Online Virtual Library)

عن المنشورات والمواد الأدبية المتوفرة في مركز مصادر أمان فيما يتعلق بمكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة ونظم المساءلة والشفافية، ويجري العمل الآن على تغذية هذه المكتبة الالكترونية وربطها بمكتبة جامعة بيرزيت من خلال صفحة أمان الالكترونية.

• عقد دورات تدريبية لتأهيل مدرسين على إدخال مفاهيم مكافحة الفساد في العملية التعليمية.

استهدفت الدورات معلمي مدارس (150 معلم و معلمة) وهدفت إلى تعريف وتمكين معلمي المدارس الثانوية المشاركة من مفاهيم نظم المساءلة والشفافية وقيم النزاهة وآليات تعزيزها في العملية التربوية. إضافة إلى تطوير قدرة المعلم الفلسطيني على إدخال مفاهيم مكافحة الفساد في العملية التعليمية.

إطلاق حملة تعليم النزاهة للناشئة:

بالتعاون مع اللجنة الوطنية للمخيمات الصيفية أطلقت أمان حملة " تعليم النزاهة للناشئة" والتي شملت:

• إدراج برنامج صيفي ضمن فعاليات المخيمات الصيفية حول سبل تعليم النزاهة للأطفال



بالتعاون مع اللجنة الوطنية للمخيمات الصيفية قامت أمان بإدراج برنامج صيفي خاص ضمن فعاليات المخيمات الصيفية المخصصة للأطفال ضمن الفئة العمرية ما بين 8-21 سنة. (قرابة 0003 طفل وطفلة) في الفترة المتدة ما بين 01/07/2002 - 51/08/2002 وبمجمل 03 مخيماً صيفياً في مختلف مناطق الضفة الغربية.

وقد تم إعداد دليل تدريبي لنشاطي المخيمات الصيفية العاملين مع الأطفال في المخيمات الصيفية، يحوي الآليات المناسبة وسبل تعليم النزاهة للأطفال بما فيها احترام المال العام ونبذ المحاباة والحسوبية ومحاربة الفساد ورفض الواسطة والرشوة، وقد تم عقد دورة تدريبية لمنشطين لاستخدام الدليل التدريبي.

• الفن الفلسطيني أداة لتعزيز قيم النزاهة لدى الأطفال:

تم في هذا السياق إعداد وتوزيع:

1. قصة للأطفال "الحارس"
2. كتيب الرسوم الكاريكاتيرية للأطفال "صالح وطالع"
3. كتيب تعريفي حول مفهوم الفساد، أشكاله وطرق مكافحته

كما تم إعداد وعرض مسرحية مستندة إلى قصة (الحارس) المخصصة للأطفال:

مسرحية دمى تعالج ظاهرة الواسطة والمحسوبيّة في التعيينات والتي تستند إلى أحداث قصة الأطفال "الحارس" التي أصدرها ائتلاف أمان ، وقد تم عرض 33 عرض مسرحي حتى نهاية شهر كانون ثاني 2002، استهدفت العروض أكثر من (000.01) طفل وطفلة في الفئة العمرية ما بين 31-01 سنة من مختلف مدارس وكالة الغوث والمدارس الخاصة والحكومية في كافة محافظات الضفة.





جائزة النزاهة فلسطين 2006

جائزة النزاهة

بهدف تشجيع المؤسسات والأفراد على ممارسة النزاهة والشفافية والمساءلة (محاربة الفساد) في المجتمع الفلسطيني. قام الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان ولأول مرة في فلسطين بتخصيص جائزة سنوية تقديرية ومالية تستهدف تكريم فئة من فئات المجتمع الفلسطيني أسهمت بالكشف عن حالات فساد وتلاعب في المال العام.

يتم اختيار الفائزين بالجائزة بناء على معايير تضعها لجنة تحكيم خاصة تشكلها أمان من مجموعة من الأكاديميين وشخصيات فلسطينية مشهود لها بالحيادية والنزاهة والمصداقية.

وقد منحت جائزة النزاهة 6002 لثلاثة مرشحين انطبقت عليهم معايير وشروط منح الجائزة التي وضعت من قبل لجنة التحكيم. ومستهدفة العاملين في كل من القطاع العام، والهيئات المحلية، والإعلام.



الفائزون بجائزة النزاهة 2006:

- 1 السيد ناصر حمدان، مراسل صحيفة الحياة الجديدة / وذلك عن قطاع الإعلام.
- 2 السيد حسن عكاشه، وزارة النقل والمواصلات في قطاع غزة / وذلك عن القطاع العام / هيئات محلية.
- 3





التشبيك والتعاون

من خلال اتفاقية تعاون بين أمان ومؤسسة تيري IRIT وبالشراكة مع ثمانى دول (لبنان، فلسطين، أفغانستان، سيراليون، تيمور الشرقية، البوسنة والهرسك، كوسوفو، موزمبيق) لتنفيذ مشروع "النزاهة في إعادة الاعمار خلال وبعد الصراع" ، حيث أكدت التجارب العملية على أن تدفق التمويل غير المدروس وضعف الحكومات، وغياب التخطيط التنموي أو القدرة على جذب تمويل لخطط اعمار طويلة الأمد بالإضافة للمخاطر الأمنية تشكل جميعا فرضا للفساد يقوم باستغلالها بعض المتنفذين من الجهات المانحة أو التي تتلقى الدعم.

قامت أمان بتقديم حالة فلسطين ضمن هذا المشروع والذي هدف إلى:

- .1 بناء نظام نزاهة وطني في مواجهة الفساد في إعادة الاعمار.
- .2 التعرف على أشكال ومظاهر الفساد في إعادة الاعمار في مرحلة وبعد الصراع والبيئة الداعمة له وآثارها الدمرة وطرق مواجهتها وتوفير الدراسات والحالات الدراسية فلسطينيا حول الموضوع.
- .3 تبادل الخبرات بين الدول في آليات مكافحة الفساد في إعادة الاعمار
- .4 الضغط والتأثير على سياسة الجهات المانحة المتبرعة في تمويل مشاريع إعادة الاعمار والجهات التي تتلقى التمويل بما يضمن الشفافية والمساءلة.
- .5 الخروج بتصصيات للحد من ظاهرة الفساد في هذا القطاع.
- .6 تطوير قدرات وخبرات مجموعة من الباحثين والعاملين في مؤسسات المجتمع المدني في موضوع مكافحة الفساد في إعادة الاعمار ليساهموا في رفع الوعي الجماعي حول هذا الموضوع.

شكلت أمان مجموعة عمل بإشراف المنسق العام الدكتور عزمي الشعيبى للتعاون فيما بينها لتحقيق الأهداف أعلاه والتي عملت على إعداد مجموعة من التقارير والحالات الدراسية تمثل حالة فلسطين وشملت:

1. مسح حول إعادة الاعمار في مرحلة ما بعد الصراع في فلسطين
دليل "نظام نزاهة وطني في إعادة الاعمار"

2. إعداد حالتان دراسيتان حول تجربتين ايجابية وسلبية في عملية إعادة الاعمار في مرحلة الصراع في فلسطين:

3. 1. انتخابات نزيهة وشفافة تجربة ايجابية

أجريت الانتخابات الفلسطينية التشريعية والرئاسية في عام 2002، بشكل نزيه وشفاف بإشراف لجنة انتخابات تمت بصفات حيادية واستقلالية كاملة وقفت حائلا أمام الخصوص لضغوطات من أي جهات خارجية أو داخلية.

2. إهادار المال العام تجربة سلبية

إهادار المال العام في قضية مشروع مصنع الأنابيب، كان شكلا من أشكال هدر المال العام ترافق بتدخل جهات دولية مانحة ربطتهم مصالح مالية مع القائمين على المشروع.

وسوف تقوم أمان بطبعاء المواد السالفة الذكر في كتاب ليكون مرجعا لصناعة القرار وللباحثين والأكاديميين وطلبة الدراسات العليا.

• وقعت أمان ومنظمة الشفافية الكويتية بروتوكول تعاون بينهما فيما يعزز قيم النزاهة ونظم المسائلة والشفافية.

• ساهمت أمان في إعداد تقرير الفساد السنوي الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية من خلال إعداد تقرير خاص حول

الفساد في الجهاز القضائي الفلسطيني.

• تشارك أمان في عملية تطوير مجموعة من المشاريع المشتركة مع الفروع العربية تضم (التعبئة والتأثير ورفع

الوعي حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد CACNU، ومشروع الخط الإرشادي المفتوح لموجهة الفساد).

• شاركت أمان في عدة نشاطات ذات علاقة بعمل أمان ودورها كفرع وطني لمنظمة الشفافية الدولية في كل من الأردن،

مصر ، البحرين، الكويت، لبنان، غواتيمالا، ليببيا.

أعضاء مجلس إدارة أمان:

1. الدكتورة حنان عشرواي: رئيس مجلس الإدارة
2. الدكتور جورج جقمان: أمين الصندوق
3. الدكتورة ليلي فيضي
4. الدكتور زياد أبو عمرو
5. الدكتور كمال الشرافي
6. السيد عبد الرحمن أبو عرفة
7. السيد ماهر حمدان

* المنسق العام لائتلاف أمان د. عزمي الشعيببي

طاقم عمل أمان:

- .1 نضال حسن: مدير برنامج أمان
- .2 جميلة بكر: مديرية مشروع تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الأهلي (نزاهة)
- .3 عصام حج حسين: المدير الإداري
- .4 اسامه خليلية: المسؤول المالي
- .5 ماري سلسخ: المحاسبة
- .6 رامي موسى: منسق الصفحة الإلكترونية ومركز المصادر
- .7 عروبة منصور: المساعدة الإدارية
- .8 محمد الفتاوي: المساعد الإداري
- .9 ناديا البيومي: منسقة مكتب أمان - غزة

10. منسي المشاريع:

فروس ضبيت	-
سائرة الريماوي	-
عبير مصلح	-
نداء حنيطي	-
منى هواش	-
لينا جرار	-
ياسر ملايشة	-
نصر يعقوب	-
وائل بعلوشة	-
نايف اشتية	-

The Coalition for Accountability and Integrity- AMAN
“Transparency Palestine”

MAIN OFFICE

Ramallah, Irsal St. Remawi Building, 1st floor

GAZA OFFICE

P.O.Box 69647 Jerusalem 95908

Tel.: +972 2 2974949 \ +972 2 2989506 \ +970 8 2884767

Fax: +972 2 2974948 \ +970 8 2884766

Email: aman@aman-palestine.org

Website: www.aman-palestine.org

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان

Transparency Palestine

المقر الرئيسي

رام الله، شارع الإرسال، حي المصايف، عمارة الريماوي ط1

مكتب غزة

حي الرمال الجنوبي، شارع ميناء الصيادي، فيلا شكري جرادة، ط1

ص.ب. 69647 القدس 95908

هاتف: +970 8 2884767 \ +972 2 2974949 \ +972 2 2989506

فاكس: +970 8 2884766 \ +972 2 2974948

البريد الإلكتروني: aman@aman-palestine.org

الصفحة الإلكترونية: www.aman-palestine.org